تأجل الصدام بفعل عاملين رئيسيين ، احدهما ذاتي وثانيهما موضوعي . وتمثل العامل الذاتي ، في ان القوى الرئيسية والمهيمنة في حركة المقاومة ، لم تظهر في تلك الفترة ميلا علنيا للاستئثار بالسلطة وانتزاع مواقعها ، وبالتالي تهديد سلطة الحكم الاردني . وكان ما تجمع لديها من « سلطة » ناجم عن الاحساس بضرورة اتاحة فرص العمل أمامها ضد العدو وحفظ ظهرها من الهجمات الخلفية ، وهو الامر الذي فرض عليها ازدواجية السلطة . واما العامل الموضوعي فقد تمثل في ابتعاد فرص امكانية تسوية سياسية في تلك المرحلة . وبما ان الحكم الاردني ، كغيره من المجموعة العربية المعنية بالتسوية ، كان عاجزا عن تحقيق مخرج لازمة الاحتلال الاسرائيلي ، فقد كان هناك اتفاق عربي رسمي ضمني على ان تبقى المقاومة كورقة ضغط على الاحتلال الاسرائيلي ، من أجل تعديل شروط التسوية مع اسرائيل فيما لو أصبحت ممكنة .

الا ان صعود المقاومة وتنامي وجودها العسكري وبالتالي تأثيرها السياسي ، قد أفقدها هذه الوظيفة من جانب الحكم الاردني والمجموعة العربية المعنية بتحقيق التسوية السياسية في تلك الفترة . فعمد الحكم الاردني في شباط (فبراير) ١٩٧٠ الى شن حملة عسكرية ضد المقاومة ، ليس بهدف استئصالها من الاردن وانما بهدف تحجيمها بما يتفق ووظيفتها السياسية المتفق عليها ضمنا مع المجموعة العربية المهتمة بالتسوية السياسية . فبعد عودة الملك حسين من اجتماع قمة دول المواجهة في القاهرة ، عقدت الحكومة الاردنية اجتماعا حضره الملك ، وشقيقه ولي العهد ، وقائد الجيش ، ومدير المخابرات العامة ، وأصدرت بيانا من اثنتي عشرة نقطة تستهدف بمجموعها تقييد حرية المقاومة واخضاعها لسلطة النظام والحد من تنامي حركتها الجماهيرية وبالتالي استفحال خطرها(١٥) . الا ان سرعة وفعالية رد حركة المقاومة ، والموقف الجماعي الموحد الذي اتخذته ازاء ممنوعات الحكم الاردني الجديدة ، أخرج الحكم مرة ثانية مهزوما أمام حركة المقاومة . فوقع بيانا مشتركا مع وفد القيادة الموحدة للمقاومة نص على ان قرار مجلس الوزراء المشار اليه في حكم الملغى ، وعلى سحب الجيش من المدن وضواحيها ووقف أية عمليات مسلحة ، وان يواصل العمل الفدائي حريته الكاملة في التحرك والتنقل ، وان يواصل حريته في عملية تعزيز وتسليح الجماهير والتعبئة الوطنية والسياسية لها بكافة الاساليب(١٦) .

دفع الانتصار السياسي الذي حققته حركة المقاومة على الحكم الاردني في شباط ، بالوضع الى مرتبة جديدة وخطرة . فمن ناحية اولى ادرك الحكم مدى التهديد الجدي الذي سيتعرض له باستمرار نمو حركة المقاومة وتأثيرها السياسي . كما أدرك انه هو ، هذه المرة ، بغير « ظهر » شعبي ، يقاتل به ومعه ضد ذلك التيار الجارف في الاردن . واما من ناحية ثانية ، فقد رأت حركة المقاومة ان احتمالات التصادم مع الحكم باتت أكثر من مجرد احتمال ، وان تحركات الحكم المتتالية ، تشير الى ما يتجمع في سماء الاردن من نذر خطيرة . خاصة بعد تتالي المؤتمرات العشائرية وظهور قوى عسكرية خاصة ، أبرزها الشعبة الخاصة . ثم توالي حوادث تعرض قطاعات من الجيش الاردني لسيارات ودوريات الفدائيين الفلسطينيين . وهكذا انفجر الوضع مجددا في شهر حزيران (يونيه) ١٩٧٠ ، متخذا طابع الحدة والعنف ، حيث هاجمت قوات الجيش الاردني باعداد وآليات كثيرة ، مواقع المقاومة في عمان العاصمة ، وقصفت بالمدفعية الثقيلة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين . الا ان الصدام الجديد هذا كان في محصلته النهائية هزيمة منكرة للحكم الاردني ، انتهت به الى التسليم الكامل